أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1993 ـ 2018 باستخدام نموذج ARDL

The impact of social support on the state general budget in Algeria

a standard study for the period 1993 – 2018 using the ARDL model

كافية عيدوني*

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية جامعة الجزائر 03 – الجزائر

Kafia.aidouni@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام:2021/08/03 تاريخ القبول للنشر: 2021/08/22 تاريخ النشر: 2021/10/20

ملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر وأثره على الميزانية العامة للدولة، حيث قامت الدراسة بإلقاء الضوء على تطور أشكال سياسة الدعم والمتمثلة في التحويلات الاجتماعية وتحليل بنودهما خلال الفترة 1993-2018، هذا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة *ARDL* ، أين قامت الدراسة بالاعتماد على المنهج التحليلي الكمي من خلال جمع المعلومات والإحصائيات وتحليلها تحليلا منطقيا للوصول إلى النتائج المطلوبة، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن كل زيادة في الدعم الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية ينجم عنه زيادة في عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر، حيث رغم أن التحويلات الاجتماعية تمثل جزءا ديناميكيا من ميزانية الدولة ولديها خصوصية كونها محمية في فصول موزعة على عدة أجزاء من الميزانية إلا أنها تعد أحد الأسباب الرئيسية في عجز الميزانية العامة للدولة.

الكلمات المفتاحية: الدعم الاجتماعي، الميزانية العامة، التحويلات الاجتماعية، عجز الميزانية.

تصنيف JEL: H62 ،H61،H71.

Abstract:

This study treats the subject of social support Policy in algeria and its impact on the state Generalbudget ,the present study sheds light on the evolution of the forms of support policies namely social transfer and analysis of the period 1993 -2018 using the ARDL model quantitive analysis have been used in thisStuday, allby collecting statistics and analysing it in a logic manner to assure the predicted results showed that once the social support and social transfer increase ,the state general budget deficit will increase ,taking in to connderation that even that the social transfer represents a dynamic part in the budget and has its specifics being protected among chapters distributed in several parts in the budget , but its remains he of the principal causes of the state general budget.

Keywords: social support, general budget, social transfer, budget deficit.

Jel Classification Codes: H62, H61, H71.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتبر قضية الدعم من أهم القضايا المؤثرة والتي ثار حولها الجدل في كل الدول باختلاف أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير أن الدول النامية ولأسباب عدة تعد الأكثر احتياجا لنظم دعم فعالة وتمويل مادي أوسع لمكافحة الفقر وتوفير سبل الحماية الاجتماعية لشعوبها حيث يعتبر ضمان مستوى المعيشة لأفراد المجتمع أحد أهم توجهات الدولة ومن أبرز مبررات وجودها، لذلك تحاول الحكومات بشكل عام سوءا في البلدان النامية أو المتقدمة ضمان حد أدنى لمستوى المعيشة ما يعتبر أحد الدعائم السياسية للاستقرار السياسي والاجتماعي وعلى الرغم من الأهمية البالغة لذاك الهدف، تواجه الدول النامية وعلى وجه الخصوص الجزائر صعوبات عديدة في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج الدعم المختلف بسبب ندرة الموارد الاقتصادية ومحدودية الإيرادات العامة للدولة، حيث مع كل ظرف اقتصادي حرج للبلاد يعود الحديث من جديد عن الدعم الاجتماعي للدولة وعن استنزافه المتواصل للخزينة العمومية وعن ضرورة تصويب وجهته نحو مستحقيه من الفئات الاجتماعية، كما أن الإفراط في الدعم يؤدي إلى توسيع عجز الموازنة مما يؤثر في النهاية على كفاءة الإنفاق بالإضافة إلى أن الدعم في الكثير من الأحيان يذهب لغير مستحقيه فمن غير المعقول أن تتوجه التحويلات الاجتماعية ودعم الأسعار لكامل الوحدات الاقتصادية بنفس الأثمان كأن يدفع الفقير والغني ثمن رغيف الخبز بنفس السعر المدعم من الحكومة ولهذا الجدل الاقتصادي وإذا كان الدعم الاجتماعي أستخدم كآلية من آليات شراء السلم الاجتماعي وجعله آلية ناجعة للبناء الاقتصادي.

1.1.الإشكالية: من خلال هذه الدراسة نحاول معالجة الإشكالية التالية: **ماهو أثر سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1993-2018 ؟**

2.1.التساؤلات الفرعية: للإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بسياسة الدعم الاجتماعي وماهي علاقتها بالميزانية العامة للدولة؟.
- ماهي أشكال سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر؟.
- ما هو مصدر الدعم ؟ ماهي الحالات التي نرجع فيها إلى رفع أو تخفيض الدعم ؟.
- ما هي العلاقة التي تربط سياسة الدعم الاجتماعي بعجز الميزانية العامة للدولة؟.
- ما مدى تطابق واستجابة سياسة الدعم لاجتماعي المطبقة بشكلها الحالي في الجزائر لمبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع؟.

3.1. فرضية الدراسة: لمعالجة إشكالية الدراسة انطلقنا من الفرضيات التالية :

- الزيادة المستمرة في سياسة الدعم هي أحد الأسباب الرئيسية في عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر.
- مقدار الدعم يشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة.
- سياسة الدعم المطبقة في شكلها الحالي في الجزائر أكثر انحيازية للأغنياء منه للفقراء.
- وجود علاقة طردية بين زيادة مخصصات الدعم وزيادة عجز الميزانية العامة للدولة.

4.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تشخيص وتقييم أثر سياسة الدعم الاجتماعي المطبقة في الجزائر على الميزانية العامة للدولة من خلال:

- ✓ التعرف على أشكال الدعم الاجتماعي في الجزائر وإبراز حجمها بالنسبة للميزانية العامة للدولة.
- ✓ التوصل إلى إظهار العلاقة بين زيادة مخصصات الدعم وزيادة عجز الميزانية العامة للجزائر.
- ✓ تقديم بعض النتائج والتوصيات الهادفة إلى تحسين كفاءة الدعم بصفة عامة في الجزائر.
- ✓ إظهار مدى نجاعتها وكفاءتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

5.1. منهج الدراسة: بناءا على طبيعة هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي هذا فيما يخص الجانب النظري أما الجانب التطبيقي سنعتمد على المنهج الكمي باستخدام نموذج **ARDL** لقياس أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة, أما من حيث أدوات الدراسة، فقد تم الاعتماد على المصادر العربية والأجنبية والدراسات والبحوث والرسائل الجامعية وكذا الوثائق والمنشورات الداخلية الصادرة عن وزارة المالية وكذا مختلف التقارير الحكومية الخاصة ببعض القطاعات، إضافة إلى التقارير التقديمية المتعلقة بقوانين المالية.

ولمعالجة هذا الموضوع، قسمنا هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- ✓ المقاربة النظرية لسياسة الدعم الاجتماعي وعلاقتها بالميزانية العامة للدولة.
- ✓ نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين رصيد الموازنة العامة والدعم الاجتماعي بواسطة نموذجARDL.

2.المقاربة النظرية لسياسة الدعم الاجتماعي وعلاقتها بالميزانية العامة للدولة:

1.2. مفهوم الدعم:

- ✓ **الدعم لغة:** إن كلمة دعم بمعنى دعم الشيء(سنده) أي أسنده بشيء يمنعه من السقوط وأعانه وقواه وثبته والدعامة عماد البيت(دكتور عبد العزيز قاسم محارب، 2017، ص 19).
- ✓ **الدعم اصطلاحا:** هو أن يشعر الشخص بالرعاية والمساعدة من المحيطين أي يعتبر نفسه فردا من شبكة اجتماعية داعمة (دكتور عبد العزيز قاسم محارب ،نفس المرجع ص 20).
- ✓ **الدعم من الناحية الاقتصادية:** يحتوي لفظ **الدعم** على الكثير من المفاهيم المتعددة حيث نجد أن **الدعم** بمفهومه البسيط يعني أن تتحمل الدولة جزءا من سعر السلع والخدمات الأساسية التي لا يمكن للمواطن أن يستغني عنها ولا يبق إلا جزء ضئيل من هذا السعر يتحمله المواطن ، لقد اختلفت وجهات النظر الاقتصادية في إعطاء تعريف خاص بالدعم على مدار العقود السابقة، ويرجع ذلك إلى تعدد أشكاله والياته هذا من جهة (Schwartz, Mr Gerd, Hugounenq, Rejane p 01)، وتعدد الأهداف المراد تحقيقها من جهة أخرى، وهو ما أشار إليه(**Schwartz et al**) على انه شيء يصعب تعريفه، كما يعرفه البعض على أنه المساعدات التي تقدمها الدولة للمواطن المستحق للدعم حسب ضوابط اقتصادية محددة مسبقا وقد يكون الدعم عينا أو نقدا في شكل خدمات ضرورية من الصحة، التعليم، السكن .....الخ، حيث أن نجاح برامج الدعم يجب أن يقاس بدرجة وصول هذا الدعم للأشخاص المعنيين وللفئات المستحقة لهذا الدعم.

2.2. أنواع الدعم:

1.2.2. من منظور الموازنة العامة: ويمكن تصنيف الدعم من منظور الميزانية العامة إلى دعم مباشر ودعم غير مباشر كما نوضح في مايلي(محمود أحمد محمود أمين ،2013 ، ص 04) :

- **الدعم المباشر:** ويطلق عليه أيضا **بالدعم المعلن** أو **الصريح(Explicit Subsidy)** يقصد به المبالغ التي يتم تسجيلها للدعم في الموازنة العامة للدولة مباشرة سواء تم اعطاءها نقدا أو عينا وستند إلى قوانين وعقود مثل الضمانات الحكومية والتحويلات المحددة في قوانين المالية، حيث تستخدمها الدولة لأغراض اجتماعية لفائدة الأسر أو المنتجين (Flochel, 1 Thomas and SudarshanGooptu2017, P 07)، ويكون هذا الدعم ظاهرا و صريحا في بنود الميزانية العامة للدولة في جانب النفقات العامة أين يمكن قياسه بسهولة وتتبعه من سنة لأخرى ودراسة أسباب زيادته والآليات التي تسمح بإصلاحه.
- **الدعم غير المباشر:** يطلق عليه أيضا بالدعم **الضمني(Implicit Subsidy)**: هذا النوع من الدعم لا يظهر مباشرة في الموازنة العامة للدولة بالتالي لا يسهل قياسه أو تتبعه من سنة لأخرى حيث يهدف إلى توفير السلع والخدمات الأساسية بأسعار مخفضة(حسين براهيمي، مبارك قرقب ،ص480)، وهو يعبر عن الفرق بين سعر بيع السلعة في السوق المحلية وسعر بيعها في الأسواق الدولية، ويضم الدعم غير المباشر العديد من الأنواع منها دعم الإعفاءات الضريبية ودعم سعر الصرف والدعم الجمركي.

2.2.2. هيكل سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر: إن سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر تبرز دور الدولة الاجتماعي التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان كما تعتبر التحويلات الاجتماعية أداة لتدخل الدولة من خلال ميزانيتها وتخصص ميزانية الدولة جزءا كبيرا من نفقاتها للتحويلات الاجتماعية فهي جزء من سياسة مالية محددة جيدا، يهدف هذا التدخل أساسا إلى تحسين البيئة المعيشية للمواطنين والحفاظ على سلطتهم في الشراء.

ويتجلى تدخل الدولة على المستوى الاجتماعي، من خلال وظيفة إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة من العمال إلى العاطلين عن العمل، من الأصحاء إلى المرضى، وتتم عمليات إعادة التوزيع هذه من خلال التحويلات الاجتماعية في إطار سياسة مالية محددة جيدا وتماشيا مع التزام الدولة بدورها الاجتماعي، تسعى الجزائر إلى توفير عدد من السلع والخدمات الأساسية على غرار التعليم، الصحة والسكن بأسعار مخفضة يستفيد منها جميع فئات المجتمع وهو ما يطلق عليه بالدعم الصريح أو التحويلات الاجتماعية، كما تتحمل خزينتها جانبا كبيرا من بعض تكاليف المواد الأساسية كالمنتجات البترولية والكهرباء وهو ما يطلق عليه بالدعم الضمني.

- **الدعم الصريح(Subvention explicites):** تعتبر التحويلات الاجتماعية إحدى أهم بنود نفقات التسيير أين يتم تسجيلها بصورة واضحة وصريحة في الميزانية العامة للدولة، حيث تستخدمها الدولة لأغراض اجتماعية وتكون لها تكلفة مالية مباشرة(MinistèreDes Finances d'AlgérieSeptembre 2014, P 20)متمثلة في مخصصات دعم الإسكان، دعم أسعار المواد الغذائية، دعم أسعار الكهرباء والغاز والماء وكذلك دعم فئة المعوزين والمعوقين وأصحاب الدخل الضعيف وكذا تعميم مجانية التعليم وهذا ما سنراه في مايلي:

- **الدعم الموجه للسكن:** يكون عمل الدولة موجه أساسا نحو الوصول إلى السكن الاجتماعي وغيرها من أشكاله هذانظرا لأهمية هذا القطاع، حيث اعتمدت الجزائر سياسة اجتماعية واسعة من خلال دعم مختلف صيغه، حيث كرست له الدولة موارد مالية كبيرة للتعامل مع أزمة السكن وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين مع محاولة الاستهداف بشكل

أفضل من خلال تسهيل وصول السكن للفئات المحرومة بمختلف الصيغ(Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Villerapportétablien 2015. P 04...)في مجال سياسة الإسكان.

- **دعم العائلات:** ينعكس دعم الأسر في الجهود المبذولة لتحسين الظروف المعيشية متمثل أساسا في التعويضات العائلية دعم التربية، دعم أسعار المواد الأساسية" الحبوب، الحليب، الزيت والسكر"، إضافة إلى دعم الحصول على الكهرباء الغاز والماء(Ministère Des Finances d'Algérie, Septembre2015. P 34).
- **دعم المعاشات:** تعتبر منظومة التقاعد إحدى آليات الضمان الاجتماعي التي تهدف إلى التكفل بالمتقاعدين، يعد دعم المعاشات التقاعدية جزءا من مكافحة الفقر وتحسين وحماية القدرة الشرائية لهذه الفئة، حيث قامت الجزائر سنة 2006 بإنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد (**Fonds National des Réserves des Retraites**) هدفه دعم وتكوين احتياطات للمساهمة في استمرارية وديمومة نظام التقاعد(صندوق النقد العربي، 2019 ص 15).
- **دعم الصحة:** إن دعم الصحة نوعيا وكميا من أولويات الحكومة الجزائرية من خلال العمل باستمرار على تحسين تنظيم الخدمات الصحية وتطوير الوقاية تنص المادة 66 من دستور عام 2016 على أن لجميع المواطنين الحق في حماية صحتهم ، وبموجب هذه المادة، من الواضح تلمسا أهمية الصحة كعنصر من عناصر الضمان الاجتماعي(GouvernementAlgérienneOpCit., P27) ، ويعد مبدأ مجانية العلاج من أهم المكاسب.
- **دعم المجاهدين:** تتمتع الجزائر بنظام فريد في مجال التكفل بالمجاهد وذوي الحقوق، من خلال إعطاء أهمية في تحسين الوضعية الاجتماعية، الصحية والنفسية لفائدتهم إضافة إلى الحفاظ على الذاكرة الوطنية، ويتجلى ذلك من خلال(مخطط عمل الحكومة، سبتمبر 2012، ص 35):

✓ دعم التغطية الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق في موصلة عمليات التكفل الطبي وتحسين الخدمات والامتيازات المقدمة لهم.

✓ انجاز مراكز الراحة وقاعات العلاج لفائدة المجاهدين واقتناء تجهيزات لمعطوبي الحرب.

✓ التكفل بنفقات خدمات النقل البري البحري والجوي.

- **دعم المعوزين، المعاقين وأصحاب المداخيل الضعيفة:** تعطي الجزائر بعدا اجتماعيا لبعض فئات المجتمع من خلال تجنيد بعض آليات التضامن الاجتماعي لفائدة الأشخاص المعوقين أو المسنين، وتقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة لفائدتهم(وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ، أوت 2015 ، ص 04).

- **الدعم الضمني (Subvention implicites) :** يعبر الدعم الضمني من ناحية عن الفرق بين متوسط تكلفة الوحدة ومتوسط سعر بيع بعض المنتجات، ومن ناحية ثانية عن تنازل الدولة عن بعض الضرائب والرسوم الناتجة عن المعاملات الداخلية والمعاملات الخارجية، وبالتالي يصعب قياسه أو تتبعه من سنة إلى أخرى.

من خلال هذا التعريف نستنتج أن الدعم الضمني هو دعم سد العجز أو دعم تحقيق التوازن لصالح بعض المؤسسات نتيجة قيام الدولة بتحديد أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية عند مستوى اقل من تكلفتها الاقتصادية مع إلزام تلك المؤسسات المقدمة له بالسعر المقنن، ويأخذ الدعم الضمني في الجزائر عدة أشكال تتمثل في(حنصا لأبو بكر، بن أحمد سعيدية ، ص 114):

- دعم ضمني ذو طابع جبائي؛
- دعم ضمني ذو طابع عقاري؛

- دعم ضمني للتدخلات المالية للخزينة العمومية؛
- دعم ضمني للمنتجات الطاقوية: "الكهرباء، الغاز الطبيعي، دعم الوقود"؛
- دعم التوازن المالي لمؤسسة سونلغاز.

3. أثر سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر:

عرفت التحولات الاجتماعية ارتفاعا خلال الألفية الثالثة وهذا بالنظر لحجم الأهداف الاجتماعية التي سطرتها الدولة لهذه الألفية وفي مقدمتها تحسين المستوى المعيشي للمواطن والتخفيف من حدة فقره (قدار مريم، عيدودي فاطمة الزهراء أوت 2019 ص 974)مستغلة ذلك في زيادة مداخيلها جراء ارتفاع أسعار المحروقات خلال هذه الفترة (2000 ـ 2012) حيث مع حلول سنة 2012 عرفت الأسواق العالمية للمواد الأولية تحولات هيكلية عميقة كانت لها اثأر على أسعار النفط، والتي عرفت أسعارا قياسية سنة 2012 حيث وصل متوسط السعر السنوي للنفط الخام 109 دولار للبرميل، والتي ساهمت في إنعاش الموارد المالية بالنسبة للدول الريعية، غير أن الأزمة العالمية للنفط منتصف سنة 2014 أظهرت هشاشة الاقتصاد الجزائري في ظل اعتماده على إيرادات الجباية البترولية كمصدر لتمويل الميزانية العامة، الأمر الذي فرض على الحكومة اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، والحرص على ترشيد وعقلنة صرف المال العام من خلال تحديد الأولويات، حيث تخصص الدولة قسما كبيرا من نفقاتها للتحويلات الاجتماعية هذا لتحسين الظروف المعيشية لفئات المحرومين من السكان إن لم يكن الحفاظ عليها.

1.3. تطور التحويلات الاجتماعية بالنسبة للميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1993-2018:

جدول 01: تطور حجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 1993- 1999(مليون دينار).

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
دعم التعليم و الثقافة	5 822,00	6 570,00	7 376,00	8 394,00	9 514,00	11 816,00	13 823,00
نفقات المساعدة الاجتماعية والتضامن	47 105,00	61 417,00	64 084,00	69 671,00	80 578,00	90 068,00	86 746,00
دعم الحصول على الرعاية الصحـــية	15 246,00	18 418,00	21 278,00	25 537,00	27 983,00	28 781,00	31 445,00
دعم السكن	4 421,00	6 560,00	8 692,00	21 143,00	23 217,00	57 800,00	59 919,00
دعم كهربة الريف والتوزيع العمومي بالغاز	3 350,00	4 000,00	5 430,00	4 800,00	5 900,00	6 000,00	6 310,00
تكلفة الميزانية الخاصة بالإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة للمواد الأساسية و الأدوية	3 180,00	5 460,00	7 329,00	5 213,00	8 086,00	8 189,00	13 900,00
دعم المجاهدين	10 816,00	10 749,00	27 245,00	32 622,00	43 092,00	52 462,00	61 701,00
مجموع التحويلات الاجتماعية	89 940,00	113 174,00	141 434,00	167 380,00	198 370,00	255 116,00	273 844,00
مجموع التحويلات الاجتماعية / BGE(%)	**11,37**	**10,80**	**10,31**	**18,35**	**10,58**	**14,53**	**13,64**
مجموع التحويلات /(PIB %)	**7,55**	**7,61**	**7,05**	**6,51**	**7,13**	**9,17**	**8,45**

المصدر: من إعداد الباحثة باستناد إلى الوثائق المقدمة من طرف وزارة المالية وكذا بالاطلاع على **Rappor de présentation du projet de loi de finance 2002**

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول نلاحظ أنه من خلال الاختلالات الهيكلية التي مست الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات من الأسباب الرئيسية التي دفعت بالجزائر للقيام بإصلاحات موسعة شملت كل الجوانب خصوصا السياسات الاقتصادية المنتهجة خلال تلك الفترة قامت بإصلاح شامل لسياستها الاقتصادية عموما وسياستها الميزانية حيث انتهجت الدولة الجزائرية سياسة الدعم الاجتماعي المعمم للأفراد تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية وتحسينا للوضع الاقتصادي للبلد معتمدا في تمويلها على مداخيل الجباية البترولية، وهو ما تعكسه لنا مخصصاته في الميزانية العامة للدولة حيث بلغت قيمة التحويلات الاجتماعية ما يقدر141 مليار دينار جزائري خلال سنة 1995 ما يمثلما نسبته 10,31 % من الميزانية العامة للدولة و 7,05 % من الناتج المحلي الخام ، مقارنة بسنة 1993و 1994 التي بلغت نسبة التحويلات الاجتماعية خلال هذه السنتين ما قيمته 89 مليار دينار جزائري و 113 مليار دينار جزائري أي بزيادة قدرها 14 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 11,37 %و 10,80 % من الميزانية العامة للدولة و7,55 % و7,61 % من الناتج المحلي الخام، هذا بارتفاع مخصصات الدعم الموجهة للحصول على المساعدات الاجتماعية والتضامن ودعم الصحة ثم يله دعم المجاهدين ما تمثلما نسبته61% من مجموع التحويلات الاجتماعية هذا راجع إلى ارتفاع في نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي حيث وصل إلى حدود 40 % وذلك رغم استمرار تسجيل أسعار النفط مستويات منخفضة وهذا بسب ارتفاع معدل التضخم الذي بلغ 20,50 % سنة 1993 و 29 % سنة 1994.

أما يما يخص الفترة من 1995 إلى غاية 1999 شرعت الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة بتبني جملة من الإصلاحات التي كان من بين أهدافها تقليص العجز الموازي من خلال الضغط على النفقات العامة وتحسين الإيرادات العامة للدولة خارج الجباية البترولية حيث خلال ألف ترة الممتدة من 1995 حتى سنة 1997 ، حيث بلغت التحويلات الاجتماعية سنة 1999 ما قيمته 273 مليار دينار جزائري ما يمثل ما نسبته 13,64 % من الميزانية العامة للدولة و 8,45 % من الناتج المحلي الخام حيث عرفت هذه السنة ارتفاع محسوس مقارنة بسنة 1998 قدرت نسبة الزيادة ب 18 % هذا بارتفاع مخصصات الدعم الموجهة لدعم المجاهدين ودعم السكن ودعم الصحة ودعم الكهرباء والغاز لكن هذه الزيادة بنسبة ضعيفة بنسبة 10 % أما فيما يخص مخصصات الدعم الموجهة لحصول على المساعدات الاجتماعية والتضامن تراجعت نسبتها كانت سنة 1998 ما نسبته 35,30 % أصبحت 31,60 % كما مثل دعم التعليم ما نسبته 5,05 % من مجموع التحويلات الاجتماعية، هذا راجع إلى تقليص دور الدولة وفتح المجال أمام القطاع الخاص هذا من جهة ومن جهة أخرى قلة الموارد المالية الضرورية حيث بلغ سعر النفط أدنى مستوى له سنة 1998 هذا ما أثر على حصيلة الإيرادات، وما أجبر الحكومة على ضبط الإنفاق وتقليص حجمه هذا ما جعل نسبة التحويلات الاجتماعية في تراجع وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل 01: أعمدة بيانية لتطور نسبة التحولات الاجتماعية خلال الفترة 1993 ـ 1999

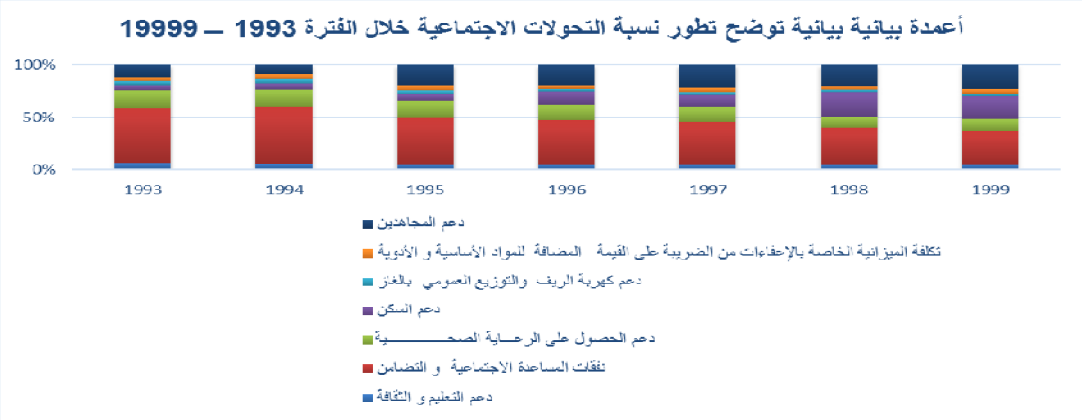

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مع معطيات الجدول رقم 01

جدول 02: تطور حجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2009 (مليون دينار)

		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
دعم السكن		70568	69812	78875	108270	**77925**	103005	147725	204350	285784	195620
دعم العائلات	منح ذات طابع عائلي	29075	31470	38078	45747	40084	40439	42281	42131	40501	44155
	دعم التعليم	17728	24064	28489	30764	33708	39858	50196	55958	75055	78359
	دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية	14178	14460	14460	**/**	**/**	**/**	**/**	**/**	184400	192223
	دعم أسعار الكهرباء والغاز والماء	4500	12800	10400	14760	23667	13572	32835	46460	102049	144605
	المجموع	65763	82794	91427	91271	97459	93869	125312	144549	402005	459342
دعم معاشات المتقاعدين		89948	117075	130915	56922	73697	59580	71250	90268	115745	149247
الدعم الصحي		33236	41350	47482	58759	63479	59492	67411	79621	151732	176948
دعم المجاهدين		50800	79300	84324	71274	71315	75279	81687	82087	108284	111284
دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة		34165	36464	41540	46569	53554	44273	91415	75930	100517	15414
مجموع التحويلات		**344480**	**426795**	**474563**	**433065**	**437429**	**435498**	**584800**	**676805**	**1164067**	**1107855**
مجموع التحويلات الاجتماعية/ BGE (%)		**21,90**	**21,40**	**23,70**	**24,10**	**23,00**	**21,90**	**22,90**	**21,20**	**27,80**	**28,80**
مجموع التحويلات / PIB(%)		**6,40**	**7,50**	**8,10**	**7,90**	**6,90**	**6,10**	**6,87**	**7,23**	**10,50**	**12,10**

المصدر: من إعداد الباحثة باستناد إلى الوثائق المقدمة من طرف وزارة المالية وكذا بالاطلاع على Rapport de présentation du projet de loi de finance 2002

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التحويلات الاجتماعية شهدت تطورا مستمرا في قيمتها هذا مايدل على الجهود المبذولة من طرف الدولة التي تهدف من خلالها إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية نلاحظ أن نسبة هذه التحولات زادت زيادة كبيرة خلال الفترة 2000-2004، حيث زادت من 262 مليار دينار في عام 2000 إلى 428 مليار دينار جزائري في عام 2004، بزيادة قدرها أكثر من 10 % في المتوسط في السنة، وهو ما يمثل في المتوسط أكثر من 7,50% من الناتج المحلي الإجمالي، والجهد الذي بذلته الدولة في تمويل الإجراءات ذات الطبيعة الاجتماعية مهم جدا بالنظر إلى أن ما يقارب من 22.8 ٪ من ميزانية الدولة محجوزة لهذه الإجراءات خلال 2000-2004، حيث يبدو أن الحصة الأكبر من التحويلات الاجتماعية خلال هذه الفترة تمنح للسكن بنسبة 22.1 % من جميع التحويلات التي تزيد عن 399 مليار دينار، وتأتي بعد الدعم المقدم للأسر بقيمة أكثر من 357 مليار دينار، أي ما يقارب من 20.2 %، والمبالغ المدفوعة للمجاهدين هي في حدود 334 مليار دينار من 19 % من جميع التحويلات خلال هذه الفترة، يمثل دعم هذه الفئات الثلاث الأولى أكثر من 60 % من جميع التحويلات, أما فيما يخص معاشات التقاعد، وتقديم الدعم للصحة ومساعدة الفقراء والمعوقين وذوي الدخل المنخفض وأسهمها على التوالي 13.2 %،12.6 % و 12.1 % من إجمالي التحويلات (37.9 % من جميع التحويلات).

بالإضافة إلى ذلك، زاد الإنفاق الكلي للميزانية بنسبة 65%، من 1160.3 مليار دينار في عام 2000 إلى 1920 مليار دينار في عام 2004، ويمكن تفسير هذه الزيادة الكبيرة بزيادة 42.6٪ في مصروفات التشغيل, هذا يرجع أساسا إلى زيادة الأجور والمعاشات التقاعدية خلال عام 2001 (من يناير) زادت النفقات التشغيلية من 841.4 مليار دينار في عام 2000 أي بنسبة(20,9 %من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 1200 مليار دينار في عام 2004 أي نسبة (24.3 %من إجمالي الناتج المحلي) وهي

الزيادة المسجلة في ميزانية التشغيل بلغت قيمة التحويلات الاجتماعية ما يقارب من 1201 مليار دينار في نهاية عام 2009 مقابل 460 مليار دينار في عام 2005 بزيادة قدرها أكثر من 29 % في المتوسط سنويا، وهو ما يمثل في المتوسط 8.6 % من الناتج المحلي الإجمالي وفي المتوسط أكثر من 24.5 % من ميزانية الدولة، في الواقع سجلت هذه الفترة زيادة كبيرة في معدل التحويل لعام 2008 بنسبة 152.7 %، مع أكثر من 1 164 مليار دينار كونها مثل الفترة الأولى، يظهر هيكل التحويلات خلال هذه الفترة، أهمية دعم الأسر والإسكان وهو ما يمثل 64 % من جميع التحويلات أي بزيادة (178,1 %) وهذا يرتبط أساسا بتوسيع نطاق دعم أسعار الحبوب بالإضافة إلى دعم أسعار القمح واللبن المعبأ الذي تم تشغيله في عام 2007، كما سجلت ميزانية الدولة لهذه الفترة زيادة ملحوظة بلغت 108.4 % مقارنة بالفترة الأولى، تنعكس هذه الزيادة الكبيرة للغاية في الجهود الاجتماعية المبذولة، على وجه الخصوص لتعزيز دعم العائلات التي يبلغ مجموعها 1227 مليار دينار جزائري ودعم الإسكان الذي يزيد عن 948 مليار دينار جزائري.

جدول 03: تطور حجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2010-2018(مليون دينار)

		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
دعم السكن		324517	754145	461709	250630	255192	403275	471294	304930	396107
	منح ذات طابع عائلي	44429	41642	41405	41892	42478	41813	42717	41585	36354
	دعم التعليم	87603	89234	90186	100308	103012	109484	144425	116721	113059
دعم العائلات	دعم أسعار المواد الغذائية الاساسية	96151	279115	215630	197406	213693	246819	224499	182129	183215
	دعم أسعار الكهرباء والغاز والماء	90447	82374	76022	65973	62957	81519	62839	65107	81745
	المجموع	318630	492365	423243	405579	422140	479635	444480	405542	414373
دعم معاشات المتقاعدين		144030	139519	249950	257936	252097	251308	243513	236781	270912
الدعم الصحي		199275	367823	364852	263708	320478	325204	321343	330186	331710
دعم المجاهدين		124050	125695	156925	171938	180557	198219	197719	197859	200446
دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة		128758	185527	211821	224569	178659	172673	163221	149625	146470
مجموع التحويلات		1239260	2065074	1868500	1574361	1609123	1830314	1841570	1624923	1760018
مجموع التحويلات /(%) BGE		**26,61**	**33,49**	**26,49**	**25,84**	**21,02**	**20,90**	**23,10**	**23,70**	**20,40**
مجموع التحويلات / (%) PIB		**10,33**	**14,16**	**11,53**	**9,46**	**9,12**	**11,00**	**9,80**	**8,40**	**8,40**

المصدر: من إعداد الباحثة باستناد إلى الوثائق المقدمة من طرف وزارة المالية وكذا بالاطلاع على

La note de présentation du projet de loi de finance 2002 pour 2014 page 35

بلغ حجم التحويلات الاجتماعية ما يقرب من 1609 مليار دينار جزائري في نهاية عام 2014 مقابل 1239مليار دينار جزائري عام 2010 بزيادة 11% في المتوسط سنويا تمثل هذه التحويلات الاجتماعية مانسبته 9,46% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 26% من الموازنة العامة للدولة (BGE) خلال هذه الفترة التي نلاحظ أهمية دعم الأسر، ودعم السكن والصحة وتمثلها نسبته 66,7% من جميع التحويلات بزيادة بلغت (+ 54,5%) في دعم الأسر (تمثل ما يقارب من 24% من إجمالي التحويلات)، كان مدفوعا بشكل أساسي بالزيادة الكبيرة (+ 190,3%) في دعم أسعار الحليب، الحبوب والزيت والسكر، هذه الزيادة مرتبطة بتمديد دعم الأسعار إلى المنتجات الغذائية الأساسية الجديدة (زيوت الطعام والسكر) وتقوية مخصصات الميزانية المخصصة لدعم أسعار المنتجات المدعومة سابقا (حبوب ومسحوق الحليب) سنة 2011 حيث خلال

هذه السنة سجلت التحويلات ذروتها مقارنة مع السنوات السابقة في عامي 2013 و 2014، استندت ميزانية الدولة إلى سياسة موجهة نحو ترشيد خيارات الميزانية مع ضمان تحسين جودة الخدمات العامة.

كما بلغ حجم التحويلات الاجتماعية ما يقارب من 760 مليار دينار في عام 2018 مقابل 1830 مليار دينار جزائري في عام 2015 بانخفاض -3,82 % في المتوسط في السنة، في الواقع خلال هذه الفترة سجلت التحويلات تدهورا في عام 2017 بمعدل -12% تقريبا مقارنة بعام 2016 من ناحية أخرى سجل وزن التحويلات في ميزانية الدولة لهذا العام انخفاضا طفيفا زيادة (23,7%) مقارنة بعام 2016 (23,1 %)، وهو ما يفسر بانخفاض مستوى الموارد المالية وانخفاض مستوى الإنفاق العام ويبلغ متوسط معدل التحويلات الاجتماعية لهذه الفترة 22% من ميزانية الدولة التي سجلت انخفاضا بنسبة (-04%) مقارنة بالفترة السابقة (2010-2014) و 9,4 %من الناتج المحلي الإجمالي، من جهة أخرى فبالرغم من شدة الصدمة المالية التي ألقت بظلالها منذ منتصف سنة 2014، إلا أن الدولة اختارت الحفاظ على الطابع الاجتماعي لها، وهو ما يتجلى في التحويلات الاجتماعية المقدمة، فرغم انخفاضها خلال الفترة 2015-2018إلا أن هذا الانخفاض يتناسب مع انخفاض الميزانية العامة حيث يمثل متوسط إجمالي التحويلات الاجتماعية 21.8 بالمائة من متوسط إجمالي ميزانية الدولة، ما يقابله 93 % من الناتج الداخلي الخام لنفس الفترة، حيث يظهر هيكل التحويلات الاجتماعية سنة 2015 ـ 2018 بأن الحصة الكبيرة من دعم الدولة موجه للأسرة وقطاع السك والصحة للفئات الثلاثة ما يقل عن 64,3 % من جميع التحويلات وهذا ما سنراه في الشكل التالي الذي يوضح نسبة تطور التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2000 ـ 2018 :

الشكل 02 :يوضح نسبة تطور التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2000 ـ 2018

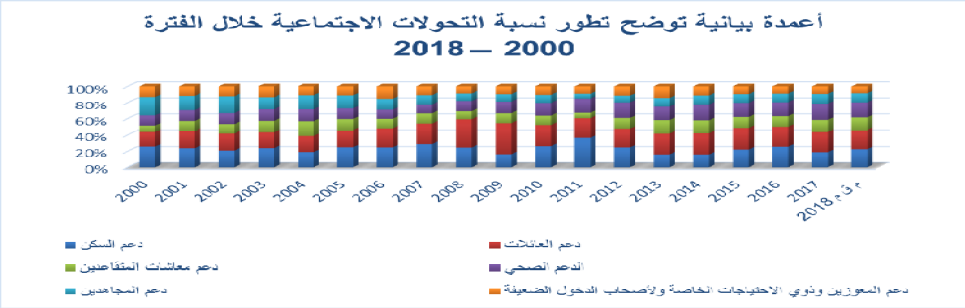

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03 .

2 . 4 . علاقة الدعم الاجتماعي بعجز الميزانية العامة للدولة: إن توضيح العلاقة بين الدعم وعجز الميزانية للدولة يستدعي تحليل مخصصات التحويلات الاجتماعية بالنسبة لرصيد الميزانية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 04 : تطور مخصصات التحويلات الاجتماعية بالنسبة لرصيد الميزانية خلال الفترة1993-1999الوحدة: مليون دينار

السنوات	التحويلات الاجتماعية	رصيد الميزانية(عجز أو فائض)	التحويلات الاجتماعية / رصيد الميزانية (%)
1993	89940,00	162678-	55,29
1994	113174,00	107103-	105,67
1995	141434,00	147886-	95,64
1996	167380,00	64300-	260,31
1997	198370,00	73000-	271,74
1998	225116,00	186400-	120,77
1999	273844,00	61600-	444,55

المصدر:من إعداد الباحثة بالاستناد إلى الوثائق المقدمة من طرف المديرية العامة للميزانية (وزارة المالية).

من خلال الجدول أعلاه نجد أن هناك علاقة قوية بين سياسة الدعم الاجتماعي وعجز الميزانية العامة للدولة فخلال الفترة 1990-1999 شهدت الجزائر ماعرف بمرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر حيث عرفت عدة إصلاحات جوهرية وكذا لجوء الدولة الجزائرية إلى المؤسسات المالية الدولية عن طريق إبرام اتفاقيات معها من بين الأهداف التي سطرتها هو تقليص العجز الموازيوكذا تحسين الإيرادات العامة خارج المحروقات.

حيث سجلت سنة 1993 عجزا في ميزانيتها بلغ 168 مليار دينار جزائري يرجع ذلك أساسا إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية نتيجة تراجع أسعار النفط ب 3,54 دولار للبرميل مقابل ارتفاع النفقات العامة بمعدل أعلى من معدل ارتفاع الإيرادات العامة هذا ما أدى إلى خلل في الميزانية العامة للدولة وزيادة عجزها حيث ساهمت التحويلات الاجتماعية بنسبة 55,29% من العجز الموازي لهذه السنة.

أما خلال سنة 1994 تقلص عجز الموازنة العامة إلى 139 مليار دينار جزائري وهذا بالرغم من استمرار انخفاض أسعار النفط يرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 4,06% لتسجيل ارتفاعا ملحوظا مابين سنتي 1993 و1994 بنسبة 41,27% .

وفي المقابل سجلت النفقات العامة زيادة خلال هذه السنتين بمعدل 21,78 % ولقد ساهمت التحويلات الاجتماعية بنسبة 105,67 % من العجز الموازي لهذه السنة، خلال سنة 1995 ارتفع العجز الموازي حيث بلغ 148 مليار دينار جزائري وذلك بسبب تزايد حجم النفقات العامة بوتيرة أسرع من تزايد الإيرادات العامة بالرغم من تحسن أسعار النفط الذي ساهم في ارتفاع الجباية البترولية ومن ثم ارتفاع الإيرادات الإجمالية للدولة كما ساهمت التحويلات الاجتماعية بنسبة 95,94 % من عجز الميزانية العامة لهذه السنة.

أما سنة 1996 عرفت تحسن أسعار النفط وكذا تقلص عجز الميزانية العامة حيث سجل تراجع إذ بلغ 99 مليار دينار جزائري لكن رغم ارتفاع أسعار النفط الذي ساهم في ارتفاع الإيرادات إلا أن رصيد الموازنة العامة لم يحقق فائضا وهذا بارتفاع حجم النفقات العامة بوتيرة أسرع من الإيرادات العامة أما التحويلات الاجتماعية فقد ساهمت في عجز الموازنة بنسبة 260,31 %.

أن انهيار أسعار النفط سنة 1998 إلى 12,28 دولار للبرميل انعكس سلبا على إيرادات الجباية البترولية، مما أثر على الإيرادات العامة حيث ارتفعت هذه الأخيرة ما بين سنتي 1997 و1998 بنسبة 0,05 % في المقابل شهدت النفقات العامة ارتفاع بمعدل 8,08 % هو الأمر الذي ساهم في تفاقم عجز الميزانية العامة حيث ارتفع ب 75,97 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 1997 كما ساهمت التحويلات الاجتماعية خلال هذه السنتين بنسبة 271,74 % و 120,77 % من عجز الميزانية خلال هذه السنتين، وعليه يمكن التأكد من صحة الفرضية وجود علاقة طردية بين زيادة مخصصات الدعم وزيادة عجز الميزانية العامة للدولة .

جدول 05: تطور مخصصات التحويلات الاجتماعية بالنسبة لرصيد الميزانية خلال الفترة 2000-2018(الوحدة: مليون دينار)

السنوات	التحويلات الاجتماعية	رصيد الميزانية	التحويلات الاجتماعية / رصيد الميزانية (%)
2000	344480	+609700	56,49
2001	426795	+402653	105,9
2002	474563	+293400	117,8
2003	433065	+159579	205,81
2004	437429	+244000	167,7
2005	435498	+556578	113,0
2006	584800	+ 707890	82,61
2007	676805	- 1243090	54,44
2008	1164067	-1281954	90,80
2009	1107855	-1381158	80,21
2010	1239260	-1113701	111,2
2011	2065074	-1496476	137,9
2012	1868500	-2468847	75,68
2013	1574361	-3246619	48,49
2014	1609123	-2205945	72,94
2015	1830314	-3185995	57,44
2016	1841570	-3172340	58,05
2017	1624923	-2343735	69,33
2018	1760018	-2264257	77,73

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى الوثائق المقدمة من طرف المديرية العامة للميزانية (وزارة المالية).

من خلال الجدول نؤكد ما قلناه في تحليل الجدول رقم 04 أن هناك علاقة قوية بين سياسة الدعم الاجتماعي (التحويلات الاجتماعية) وعجز الموازنة العامة للدولة حيث يمكن ملاحظة الارتفاع الهائل والمستمر في حجم العجز الموازنة خلال الفترة 2000 - 2018 باستثناء فترة 2000-2006 يمكن القول أن الانتعاش الذي عرفته الإيرادات العامة وتحسن الوضعية المالية انعكس إيجابا على رصيد الميزانية العامة حيث دخلت ميزانية الجزائر بداية من العقد الأول من القرن الحالي مرحلة جديدة التي تحقق فيها الفائض الموازنة بمقدار400 مليار دينار جزائري حيث سجلت أعلى فائض له خلال سنة 2006 قدر ب1240,8مليار دينار جزائري حيث تزامنت حالات الفائض مع المستويات العالية لإيرادات الجباية البترولية وقامت الدولة الجزائرية بهذا الصدد بإنشاء صندوق ضبط الموارد مخصص لامتصاص الفوائض المالية السنوية لموازنة الدولة، حيث تستخدم إيرادات الصندوق لمعالجة العجز الموازني المستقبلي أو تسديد المديونية العمومية إلى رغم هذه الفوائض التي عرفتها الميزانية العام للدولة خلال هذه الفترة إلى أن التحويلات الاجتماعية ساهمت ب 82,61 % من العجز الموازني خلال سنة 2006، ارتفاع أسعار النفط إلى 98,96 دولار للبرميل سنة 2007 سمح خلال هذه السنة أيضا بتحقيق رصيد ايجابي للموازنة العامة بلغ 595,1 مليار دينار جزائري غير أنه سرعان ما تلاشى لتجد الموازنة العامة نفسها سنة 2008 أمام عجز يشير إلى عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة ليبلغ حجم العجز 1014,2 مليار دينار جزائري يعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط التي أدت إلى تراجع إيرادات الجباية البترولية هذا ماانعكس سلبا على إجمالي الإيرادات

العامة التي تراجعت بين سنتي 2008 و 2009 ب 29,13 % مقابل ارتفاع حجم النفقات العامة ومعدل نموها حيث ساهمت التحويلات الاجتماعية ب 90,80 % و 80,21 % من العجز الموازني لأسباب تم ذكرها أنفا.

أما خلال الفترة 2010-2014 والتي عرفت تحسن الأوضاع المالية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط وهو ما انعكس بالإيجاب على السياسة الاجتماعية للدولة، غير أن المبالغ الضخمة التي تم الالتزام بها أدت إلى خلل في الميزانية وزيادة عجزها حيث ساهمت التحويلات الاجتماعية بنسبة 137,9 %من العجز الموازني لسنة 2011، وخلال الفترة 2015-2018 أبرزت الأزمة العالمية للنفط منتصف سنة 2014 هشاشة الاقتصاد الجزائري في ظل اعتماده على إيرادات الجباية البترولية كمصدر لتمويل الميزانية العامة، ما جعل الجزائر تضع مجموعة من التدابير العملية الرامية إلى تعزيز التوازنات المالية للبلاد وهو ما ساهم في تخفيض عجز الميزانية بنسبة 54.4% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2015، إلا أن حجم التحويلات الاجتماعية عرف انخفاضا طفيفا بنسبة 3.6% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2015 وكانت التحويلات الاجتماعية هي السبب الرئيسي في زيادة عجز الميزانية، ففي سنة 2017 شكلت التحويلات الاجتماعية بالنسبة لرصيد الميزانية 69,33%، وعليه يمكن التأكد من صحة الفرضية وجود علاقة طردية بين زيادة مخصصات الدعم الاجتماعي وزيادة عجز الميزانية العامة للدولة

3. نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين رصيد الموازنة العامة والدعم الاجتماعي بواسطة نموذج ARDL:

1.3. تعريف النموذج: نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل Pesaran, et al (1997-2001)، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag (سي محمد كمال، ص 110)بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل(مختاري فتيحة، بلحاج فراجي، ص 11)،

وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ويكتب النموذج على الشكل التالي:

$$\Delta SB_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta SB_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta SS_{t-i}$$
$$+ \alpha_1 sb_{t-1} + \alpha_2 ss_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

- Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛
- p,q: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛
- β_{0-2}: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛
- α_{1-2}: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ويعتمد اختبار ARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتلخص هذه المنهجية بإتباع الخطوات التالية(بوالكور نور الدين، ص 453):

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bounds؛

- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات.

2.3. بناء النموذج:

النموذج هو تقديم أو عرض مبسط للوضعية المعقدة التي عادة تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، وهو يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في الظاهرة المدروسة وعلاقات التأثير المتبادل بينها (مكيد علي، ص 09)، أي دراسة العلاقات التفسيرية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وسنحاول من خلال دراستنا تفسير التغيرات الحاصلة في رصيد الموازنة العامة من خلال الدعم الاجتماعي(التحويلات الاجتماعية) ومنه نفترض الصيغة أن الصيغة من الشكل التالي:

$$SBt=f(SSt).....(1)$$

حيث:

- **SB**: رصيد الموازنة العامة.
- **SS**: الدعم الاجتماعي.

ولتقدير العلاقة (1) في المدى الطويل سوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL والتي تمتاز بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة (0) أو الدرجة (1)، ومنه معادلة النموذج القاعدي هي على النحو التالي:

$$SBt=b0+b1*SSt+$$

3.3. إختبار جذر الوحدة:

يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما I(0) أو I(1)، والجدول رقم 01 يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبارPhillips-Perron، ووجدنا أن كل المتغيرات متكاملة إما من الدرجة الأولى أو عند المستوى.

جدول 01: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	المستوى			الفرق الأول		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
SB	**I(1)**	-7.64 (0.00)	-2.01 (0.56)	3.82 (0.99)	-3.64 (0.01)	-5.64 (0.00)	-2.47 (0.02)
SS	**I(1)**	-1.72 (0.42)	-2.46 (0.34)	5.44 (1.00)	-4.22 (0.00)	-4.16 (0.02)	-2.24 (0.03)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

4.3. إختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (3،3) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 01: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

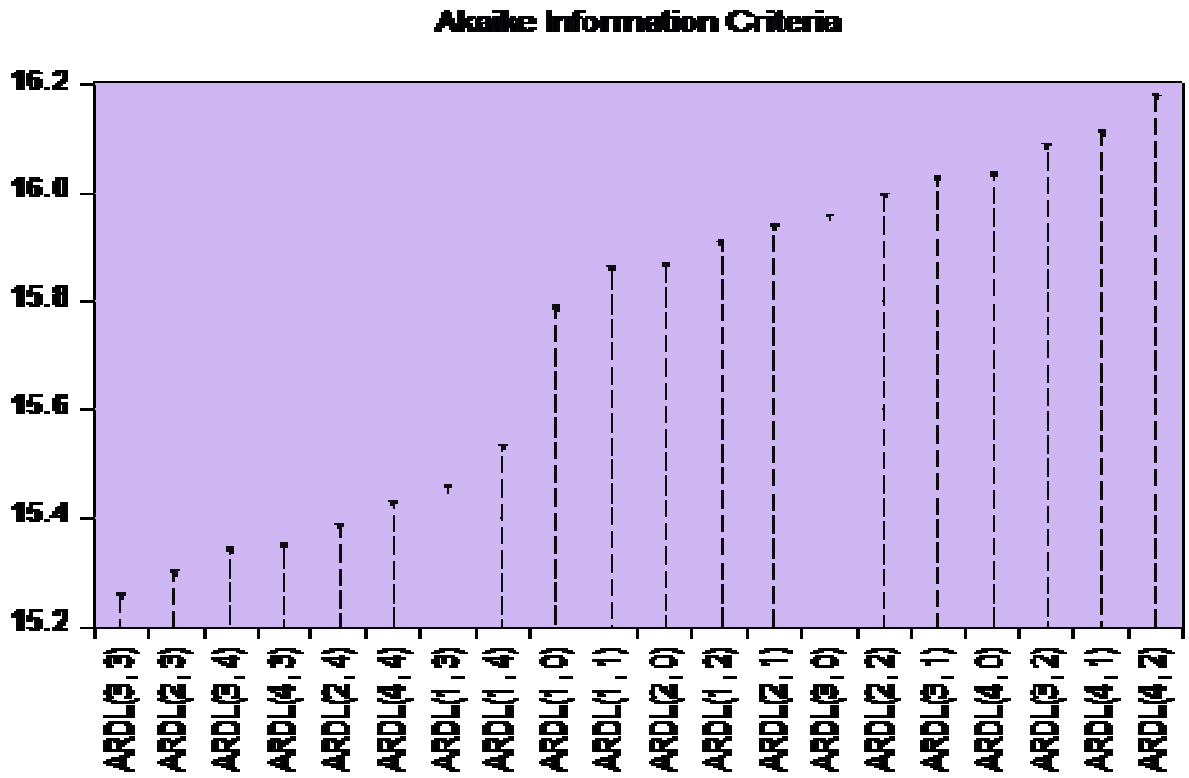

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

5.3. إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test): يبين الجدول رقم 02 أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test) وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الدعم الاجتماعي (التحويلات الاجتماعية)ورصيد الميزانية.

جدول 02: نتائج إختبار الحدود**(Bounds Test)**

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.290915	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	23		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

6.3. إختبار جودة النموذج: قبل اعتماد النموذج **ARDL**(3,3) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

1.6.3. جودة النموذج: من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

شكل 02: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

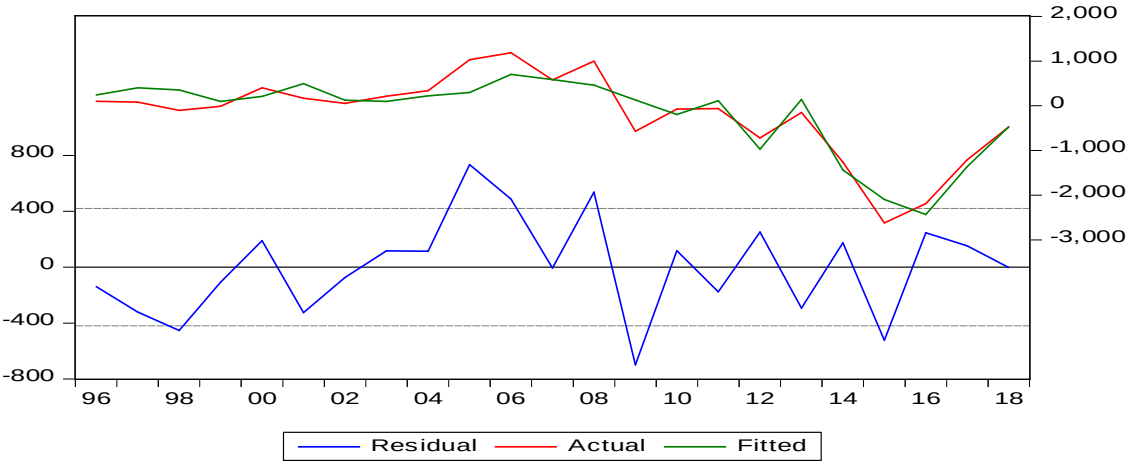

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

2.6.3. التوزيع الطبيعي للبواقي: للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم **Jarque-Bera** فوجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية (α>0.05) وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B=0.09 اقل من χ^2=5.99، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل 03: التوزيع الطبيعي للبواقي

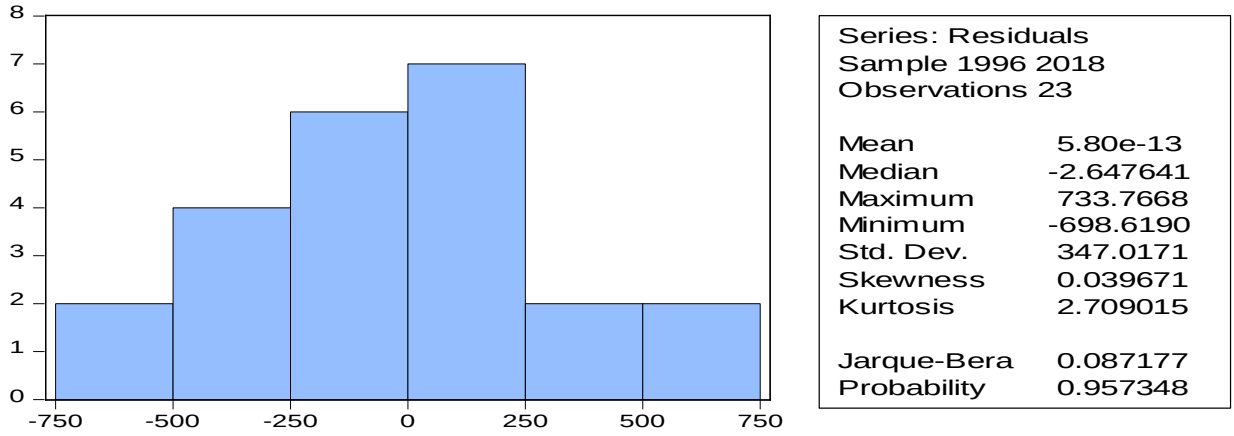

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

3.6.3.اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)، كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول03: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.255662	Prob. F(2,13)	0.3173
Obs*R-squared	3.723759	Prob. Chi-Square(2)	0.1554

Date: 11/12/19 Time: 14:03
Sample: 1993 2018
Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.065	0.065	0.1089	0.741
		2	-0.314	-0.319	2.8080	0.246
		3	0.139	0.208	3.3611	0.339
		4	0.266	0.147	5.5009	0.240
		5	-0.309	-0.301	8.5473	0.129
		6	-0.136	0.053	9.1718	0.164
		7	0.062	-0.186	9.3095	0.231
		8	-0.072	-0.072	9.5093	0.301
		9	-0.288	-0.191	12.923	0.166
		10	0.085	0.057	13.243	0.210
		11	0.067	-0.083	13.457	0.265
		12	-0.136	-0.079	14.429	0.274

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

من خلال الجدول رقم **03** نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وحسبLM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

4.6.3. اختبار عدم ثبات التباين: للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

جدول 04: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.416826	Prob. F(7,15)	0.8771
Obs*R-squared	3.745382	Prob. Chi-Square(7)	0.8086
Scaled explained SS	1.361253	Prob. Chi-Square(7)	0.9867

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/12/19 Time: 14:05
Sample: 1996 2018
Included observations: 23

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 مايعني أن F ليست معنوية، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

5.6.3.اختبار الاستقرارية:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

شكل 04: نتائج اختبار استقراريه النموذج

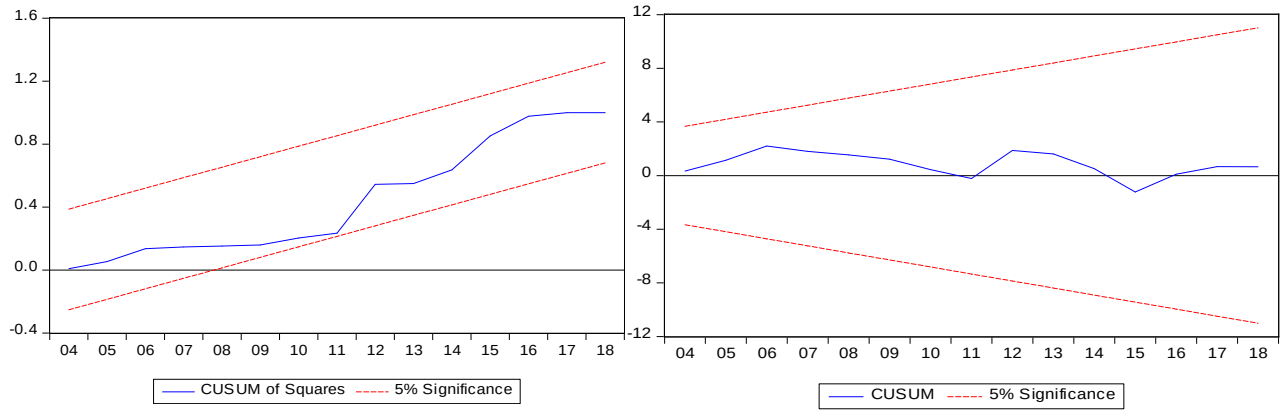

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

6.6.3. تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL : يمكن توضيح العلاقة كما يلي:

✓ **علاقة الأجل القصير:**

يوضح الملحق رقم 01 أن الدعم الاجتماعي يؤثر على الميزانية العامة في الأجل القصير، وذو دلالة إحصائية (0.05>)، وبتأثير موجب وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية (لأن الإنفاق الاجتماعي يؤثر إيجابيا وسلبيا حسب حجم النفقات الموزعة مقارنة بالإيرادات المحصلة).

كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين رصيد الموازنة العامة والدعم الاجتماعي وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته (CointEq(-1)=-0.8136)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى أي أن 81.36% من رصيد الموازنة العامة يمكن تصحيحها من فترة لأخرى والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

✓ **علاقة الأجل الطويل:**

يوضح الملحق رقم 02 أن الدعم الاجتماعي يؤثر على رصيد الموازنة العامة في الأجل الطويل، أي أن هناك تأثير سلبي ومعنوي إحصائيا (0.05>) للدعم الاجتماعي على رصيد الموازنة العامة حيث كلما ارتفع الدعم الاجتماعي بوحدة واحدة انخفض رصيد الموازنة العامة بـ 768.13 وحدة، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية التي تفيد أنه كلما ارتفعت نفقات البلاد الموجهة للدعم الاجتماعي أدى ذلك إلى انخفاض رصيد الموازنة العامة وخاصة في ظل انخفاض أسعار البترول.

4. خاتمة:

نستنتج أن التحويلات الاجتماعية هي أداة التدخل قوية ولاغنى عنها لتنفيذ سياسة اجتماعية وانها تمثل جزءا ديناميكا من ميزانية الدولة ولديها خصوصية كونها محمية في فصول موزعة على عدة أجزاء من الميزانية خاصة التدخلات العامة، وتتميز الجزائر بطبيعتها الاجتماعية وتوزيع ريعها النفطي من خلال سياسة الدعم وتشكل التحويلات الاجتماعية جزء من هذه السياسة الهادفة إلى تقليل الفوارق الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للفئات الضعيفة من خلال توجيهها نحو ست قطاعات رئيسية.

إلا أن ما يشوبها من عيوب جعل منها سياسة غير فعالة وتتعرض للعديد من الانتقادات التي تتطلب اليوم إصلاحا، بالتالي فان مسألة الدعم الاجتماعي للدولة ليست مرتبطة فقط بالزيادة في المصروفات.

كما أنها مرتبطة بكفاءة الانفاق العام وبالتالي قبل أي إصلاح متوخي سيكون من الضروري اعتماد تدابير محاربة الهدر المفرط للمال العام والاستهلاك من خلال خطط العمل التشغيلية للحد من الخسائر التي ترهق اعتمادات الميزانية المخصصة لتعويض هذه الخسائر والتكاليف الإضافية للدعم في القطاعات الستة مرتفعة مما يعرض لخطر الاستدامة المالية حيث أن هذه الإعانات غير عادلة ويستفيد منها إلى حد كبير الأغنياء بدلا من الفقراء.

1.4. النتائج:

من خلال معالجتنا لموضوع أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- ✓ سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر سياسة معممة يستفيد منها الأغنياء بقدر أعلى من الفقراء، إذن فهي لا تطابق مع مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- ✓ عدم إتباع سياسة الدعم المستهدف جعل منها سياسة مكلفة للدولة تستنزف موارد الميزانية العامة؛
- ✓ السياسة الاجتماعية في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجباية البترولية للبلد، وتتعرض هذه الأخيرة لتقلبات؛
- ✓ أسعار النفط هذا ماينعكس على مبادرة هذه السياسة الاجتماعية؛
- ✓ تعطي الجزائر أولوية في دعم قطاعات السكن والأسرة والصحة على باقي القطاعات الأخرى؛
- ✓ سياسة الدعم الاجتماعي تسبب ضغوطات كبيرة على الميزانية العامة للدولة؛

2.4.التوصيات: من خلال النتائج، يمكن وضع أهم التوصيات التي توصلنا إليها من خلال معالجتنا لهذا الموضوع:

- ✓ يجب على الحكومة الجزائرية إصلاح سياسة الدعم المنتهجة حاليا في الجزائر واستبدالها بسياسة الدعم المباشرة التي تستهدف الفئات المحتاجة، مع المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد؛
- ✓ ضرورة تكوين قاعدة بيانات حديثة ودقيقة وتفصيلية عن توزيع الدخل لامكانية تحديد المستحقين للدعم بطريقة عادلة؛
- ✓ يجب وضع خطة للدعم الاجتماعي وتوفير آليات تضمن وصوله لمستحقيه بأكبر قدر من الدقة وبأقل تكلفة ممكنة بما يحقق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية هذا يؤدي إلى زيادة قدرة الدولة على تخفيض عجز الموازنة العامة؛
- ✓ العمل على وضع سياسات ملائمة وصياغة استراتجيات لترشيد وتحسين نظم الدعم الحالية لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة؛
- ✓ يجب على الحكومة العمل على إيجاد مصادر بديلة لتمويل السياسة الاجتماعية والخروج من التبعية لقطاع البترول.

5. قائمة المراجع:

1. دكتور عبد العزيز قاسم محارب، الدعم صوره وأنواعه وأثاره، مجلة المال والتجارة العدد577، ماي 2017، ص 19.
2. محمود أحمد محمود أمين، سياسة الدعم الحكومي في مصر (المشاكل والحلول)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين الشمس 2013، ص 04.
3. حسين براهيمي، مبارك قرقب،" دعم الطاقة وتأثيره على الموازنة العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر 2009 ـ 2018 " مجلة أفاق علمية المجلد 12 العدد 03، ص 480.
4. صندوق النقد العربي، "نافذة على طريق الإصلاحات: إصلاحات شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019 ص 15.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعب، "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برامج رئيس الجمهورية "سبتمبر 2012 ص35 .
6. وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، "السياسات الحكومية في مجال التضامن الاجتماعي"، أوت 2015، ص 4.
7. حنصالأبوبكر، بن أحمد سعيدية،" إستراتجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية "، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07 ص 114.
8. قدار مريم، عيدودي فاطمة الزهراء ،"دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائرخلال الفترة 2000 ـ 2018
9. مجلة البشائر الاقتصادية،المجلد الخامس العدد 02، أوت 2019، ص ACP970 التحليل إلى المركبات الأساسية.
10. سي محمد كمال، اختبار منحنى (J) للتجارة الخارجية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 15، جامعة الشلف الجزائر 2015 ص 110.
11. مختاري فتيحة وبلحاج فراجي، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري " دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1990 ـ 2015 مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 12 جامعة بشار، الجزائر 2017 ص 11.
12. بوالكور نور الدين، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 ـ 2016 باستعمال نموذج، حوليات جامعة الجزائر 01، العدد 32 الجزائر 2018، ص 453.
13. عميش عائشة، دراسة تحليلية قياسية لأثر مضاعف كينز على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970 ـ 2016 باستعمال نموذج، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13 جامعة الشلف، الجزائر 2018 ص 338.
14. مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة ديوان المطبوعات الجامعية 2017 ص 09.
15. SCHWARTZ, Mr Gerd, HUGOUNENQ, Rejane, et CLEMENTS, MrBenedict. Government subsidies: concepts,. International Monetary Fund, 1995. p. 01.
16. FLOCHEL, Thomas et GOOPTU, Sudarshan. The Energy Subsidy ReformAssessment Framework: Guidance for Comprehensive Energy Subsidy Reforms.2017. p. 07.
17. .Ministère Des Finances d'Algérie, "Note De Présentation Du Projet De Loi DeFinances Pour 2015", Septembre 2014, P 20
18. .Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Ville. "Politique gouvernementaledans le domaine de l'habitat, de l'urbanisme et de la ville", rapport établi en 2015. P 04.
19. Ministère Des Finances d'Algérie, "Rapport De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2016", Septembre 2015. P 34
20. Gouvernement Algérienne, "Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement: Rapport National 2000-2015", Op.Cit., P27